E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.6/2019/8
15 April 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع السادس
مراكش، المغرب، 15-16 حزيران/يونيو 2019

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

إطار رصد النفقات الاجتماعية في الدول العربية

موجز

لا تزال معظم الحكومات في المنطقة العربية تواجه تحديات في تحديد وجهة النفقات العامة حسب أولويات التنمية الاجتماعية والاستدامة المالية الكلية. وكثيراً ما توزّع اعتمادات الميزانية التي تدعم برامج وسياسات متعددة ومتداخلة على نحو غير ملائم أو غير كاف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظراً إلى ما تتعرض له الميزانيات العامة في البلدان العربية من ضغوط، لا تتسم مثل هذه الإدارة للنفقات بالاستدامة.

ويمكن للرصد الشامل للنفقات الاجتماعية العامة أن يحسّن من كفاءة مخصصات الميزانية وفعالية عملية الميزنة، ويسهم في ترشيد عناصر الإنفاق ويدعم تحقيق أهداف مختلفة، بما في ذلك تقديم خدمات عامة جيّدة، وتعميم التنمية الشاملة للجميع والاستقرار، وتحسين النمو الاقتصادي والإيرادات مع الوقت. لذلك، تقدّم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الدعم إلى الدول الأعضاء في إنشاء إطار لرصد النفقات الاجتماعية، كإطار متكامل لدعم سياسات المالية الكلية وأهداف التنمية المستدامة. وقد أطلقت مشروعاً تجريبياً في الأردن وتونس.

ويُقترح في هذه الوثيقة إطار لرصد النفقات الاجتماعية. واللجنة التنفيذية مدعوّة إلى مراجعة الإطار وإبداء الرأي بشأنه. وهي مدعوة أيضاً إلى دعم تنفيذه كأداة تسهم في تحسين تحديد وجهة الميزانيات من أجل دفع النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	7-1	3
الفصل		
أولاً- إطار لعرض النفقات الاجتماعية	12-8	4
ثانياً- الأبعاد	20-13	6
ثالثاً- المؤشرات	23-21	7
رابعاً- خلاصة	24	7

المرفقات

المرفق الأول- إطار لرصد النفقات الاجتماعية: الأبعاد والمؤشرات 8

المرفق الثاني- شرح المؤشرات 12

مقدمة

1- تحديد وجهة الميزانيات العامة لتلبية الطموحات والاحتياجات المتزايدة للسكان هو من الشواغل الرئيسية للحكومات في جميع أنحاء العالم في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي البلدان العربية صارت التحديات الإنمائية المرتبطة بعدد من أهداف التنمية المستدامة أكثر إلحاحاً اليوم مما كانت عليه في أي وقت مضى، ومنها الحد من الفقر وعدم المساواة؛ وتوفير فرص العمل اللائق؛ وضمان خدمات عامة جيّدة في مجال الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والحماية الاجتماعية؛ وتحسين المساواة بين الجنسين؛ وتهيئة حيّز مالي لتمويل هذه الأولويات. وزادت مطالبة المواطنين بعقد اجتماعي جديد جوهره الإنصاف والعدالة في أعقاب الانتفاضات العربية من الضغوط على العديد من الحكومات لتحقيق توازن بين أولويات الإنفاق التي تتصدى صراحةً للثغرات القائمة في السياسات الاجتماعية.

2- ولا يزال تخصيص الميزانية لأولويات التنمية الاجتماعية بما يسهم في الاستدامة المالية الكليّة من التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومات العربية، لا سيما عندما يكون الحيّز المالي محدوداً[1]. وكثيراً ما توزّع اعتمادات الميزانية التي تدعم برامج وسياسات متعددة ومتداخلة على نحو غير ملائم أو غير كاف لتلبية احتياجات المواطنين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظراً إلى ما تتعرض له الميزانيات العامة من ضغوط، لا تتسم مثل هذه الإدارة للنفقات بالاستدامة.

3- وإنشاء إطار شامل لرصد النفقات الاجتماعية (المشار إليه في هذه الوثيقة بإطار الرصد) ضروري لتحسين كفاءة عمليّة الميزنة وفعاليتها. فهو يتيح ترشيد الإنفاق من أجل تحقيق أهداف المالية الكلية وأهداف التنمية المستدامة. ويختلف مفهوم النفقات الاجتماعية بين البلدان ويتوقف على التقدم الذي يحرزه البلد في أولويات التنمية الاجتماعية[2]. وفي أفضل الأحوال، يهدف الإنفاق الاجتماعي إلى تحقيق الحد الأقصى من رفاه الإنسان من خلال حصوله على الخدمات الجيدة والحماية الاجتماعية، بما في ذلك في المجالات التي تهدف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى تحقيق وصول الخدمات فيها إلى الجميع. والنفقات الاجتماعية المناسبة هي "استثمارات اجتماعية"[3] تعزز النمو الشامل والمستدام[4]. ومثل هذه الاستثمارات الاجتماعية مهمة لتدفع بالاقتصاد والمجتمع باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4- ولا تسمح البيانات المتاحة عن النفقات الاجتماعية في الدول العربية بوضع تقديرات شاملة. ففي ما يتوفر من بيانات نقصٌ، بل في العديد من الحالات، تناقضات مع الوقت. ويستلزم سد الثغرات فهماً أفضل لعناصر النفقات الاجتماعية في السياقات الوطنية، وتصنيفاً أكثر تفصيلاً يشمل المستويات دون الوطنية، والفئات العمرية للسكان، والجنس، والأشخاص ذوي إعاقة، وما إلى ذلك. كما يستدعي أي تقييم شامل للنفقات الاجتماعية مزيداً

(1) E/ESCWA/EDID/2017/4.

(2) يمكن اعتماد إطار مشترك بين البلدان في المنطقة. فمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحسب النفقات الاجتماعية في البلدان الأوروبية بالنظر إلى مجالات مختلفة من السياسات الاجتماعية الواسعة النطاق، مثل الشيخوخة؛ والنجاة؛ واستحقاقات العجز؛ والصحة؛ والعائلة؛ وسياسات سوق العمل النشطة، بما في ذلك التدريبات المتعلقة بالعمل، والخدمات وإيجاد فرص عمل؛ والبطالة؛ والإسكان؛ وغيرها من مجالات السياسات الاجتماعية. وتحسب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي النفقات الاجتماعية لبلدان أمريكا اللاتينية من خلال جمع النفقات في ستة مجالات هي: حماية البيئة؛ والإسكان والمرافق المجتمعية؛ والصحة؛ وأنشطة الترفيه والثقافة والدين؛ والتعليم، والحماية الاجتماعية.

(3) E/ESCWA/EDID/2017/4.

(4) E/ESCWA/EDID/2017/4; LC/PUB.2017/12-P.

من التعاون مع النظراء الوطنيين في مجالات مثل الصحة، والتعليم، والبحث، والإسكان، والإحصاءات، والديمغرافيا، والحماية الاجتماعية، للحصول على ما يلزم من بيانات غير منشورة.

5- وفي هذا السياق، طلبت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مساعدة تقنية في مجال رصد النفقات الاجتماعية وتوجيهها حسب أهدافها المنشودة، مع مراعاة ما تواجهه الاستدامة المالية من تحديات. ولذلك أطلقت الأمانة التنفيذية للإسكوا مشروعاً تجريبياً في الأردن وتونس وهي حالياً في خضم مناقشات مع الكويت ودولة فلسطين، لإنشاء إطار متكامل لرصد النفقات الاجتماعية من أجل دعم سياسات المالية الكلية وأهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يكون لمثل هذا الإطار دور مهم في دعم إصلاحات السياسات من أجل تعزيز الروابط بين الإنفاق الاجتماعي العام، وأولويات التنمية الاجتماعية واستدامة المالية الكلية في السياقات الوطنية. وتسهم أنشطة المشروع في التحاليل وإصلاح السياسات في سياق عدد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف 1 و2 و3 و4 و5 و6 و8 و10 و11 و17.

6- وينطوي اعتماد إطار الرصد وربطه بالإصلاحات المالية على عدد من الخطوات. أولاً، الاتفاق على إطار للإنفاق الاجتماعي (الأبعاد والمؤشرات) في السياق الوطني. ثانياً، جمع البيانات وتحليلها وفقاً للإطار المتفق عليه، والتوحيد بين التقارير الإحصائية والإحصاءات المالية الحكومية، والبيانات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة، وإحصاءات الحسابات القومية. ثالثاً، ربط الإطار بنتائج التنمية الاجتماعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة أولويات التنمية الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، يقضي رصد النفقات الاجتماعية المتعلقة بالصحة بطرح الأسئلة التالية: هل النفقات الحكومية على الصحة مرتبطة بمقاصد الهدف 3 ومؤشراته؟ هل الثغرات في السياسات أو في توزيع النفقات؟ ما المطلوب وأين (اختلافات جغرافية، تفاوت بين السكان أو تفاوت أفقي، هل من معايير أخرى تدعم تحقيق الأهداف ذات الصلة في الخطة الإنمائية الوطنية والهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة)؟ يُعتمد نَهجٌ مماثل لأبعاد أخرى من إطار رصد النفقات الاجتماعية، ليصير موائماً لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. رابعاً، يمكن لتحليل الكفاءة وأدوات النمذجة في مجال المالية الكلية أن يسهّل فهم السيناريوهات المختلفة لتحسين كفاءة الإنفاق وزيادة النمو الاقتصادي، مع مراعاة الاستدامة المالية في الأجل المتوسط. خامساً، من الجوانب المهمة للمشروع تعزيز قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون ومجموعات المجتمع المدني، من خلال ورش عمل ودورات تدريبية وطنية وورش عمل إقليمية لدعم الحوار بين البلدان المشاركة وتبادل الدروس المستقاة من خارج المنطقة، مثل بلدان أمريكا اللاتينية. وأخيراً، يتم التخطيط لأنشطة المشروع بالتعاون الوثيق مع النظراء الوطنيين، وفقاً للأولويات الوطنية، من أجل حفظ ملكية المشروع وتحسين قدرة أصحاب المصلحة على تحديث أدوات الرصد سنوياً.

7- وتعمل الإسكوا على وضع إطار أولي، على أن يتناسب مع السياق الوطني لكل دولة. واللجنة التنفيذية مدعوّة إلى استعراض الإطار المفاهيمي ودعم تطبيقه كأداة لتحسين تحديد وجهة الميزانيات من أجل المزيد من النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتستعرض الدول المشاركة هذا الإطار وتكيّفه بما يتناسب مع سياقاتها الوطنية. ويُعرض في الأقسام التالية إطار الرصد، وترد الأبعاد والمؤشرات المقترحة بالتفصيل في المرفق الأول بهذه الوثيقة. كما يتضمّن المرفق الثاني شرحاً للمؤشرات.

أولاً- إطار لعرض النفقات الاجتماعية

8- أخذت الأمانة التنفيذية للإسكوا، في دراستها للنفقات الاجتماعية في المنطقة العربية، في الاعتبار الأطر العالمية والإقليمية القائمة وتطبيقها. فعلى المستوى العالمي، تَعتبر خطة عام 2030، التي تلتزم بها

جميع الدول الأعضاء، مبدأ الشمولية أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي تهدف إلى ضمان حصول الجميع على الموارد والخدمات والفرص المتساوية، حتى لا يهمل أحد. ولضمان الشمولية في أي مؤشر عن التنمية الاجتماعية، لا بد من أن توجّه الحكومات الميزانيات العامة على نحو منهجي نحو الفئات المهمشة والمستبعدة. كما يؤكد إطار أهداف التنمية المستدامة صراحةً على أهميّة الاستثمارات الاستراتيجية في القطاعات الاجتماعية في دفع عجلة النمو الشامل والمستدام[5]. وبناءً على ذلك، فإن رصد الإنفاق الاجتماعي العام يعتبر من الوسائل الرئيسية لتنفيذ عدد من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي ربط الإنفاق الاجتماعي العام بفعالية السياسات، وبالتقدم المحرز في العمل على الأولويات الوطنية للتنمية الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

9- وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمدت الدول الأعضاء إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية في الدورة الثامنة والعشرين للإسكوا (تونس، 15-18 أيلول/سبتمبر 2014)، وأعادت فيه التأكيد على التزامها بالعدالة الاجتماعية كقيمة جوهرية في الثقافة العربية والإسلامية، وركناً أساسياً لبناء مجتمعات آمنة ومتلاحمة ومزدهرة. وتعهدت أيضاً بتحقيق المساواة والإنصاف، وتشجيع دور المجتمع المدني في صنع القرار والمشاركة.

10- وتعدّ النفقات الاجتماعية في الأطر المذكورة استثمارات استراتيجية وطويلة المدى تعزّز رأس المال البشري والابتكار، وتشجّع المساواة بين الجنسين وتحسّن النمو الشامل للجميع[6]. فالاستثمارات الاجتماعية مثلاً في التعليم والبحوث، وتطوير المهارات والتدريب، والإسكان والمرافق المجتمعية، وحماية البيئة، وتشجيع الفن والثقافة والرياضة مهمّة لبناء رأس المال البشري وتشجيع الابتكار. ويسهم هذا، بدوره، على نحو دائم في زيادة مشاركة السكان في عملية النمو. لذلك ينبغي ألا تقتصر السياسة المالية على إعادة توزيع بشكل مساعدة اجتماعية وتأمين اجتماعي وإعانات عامة؛ بل ينبغي أن يكون دورها أكبر بكثير في بناء مجتمعات واقتصادات متقدمة. فلتقديم خدمات عامة جيّدة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتحسين الحماية الاجتماعية، وتشجيع الفن والثقافة والرياضة أهميّة كبرى في تحقيق التنمية الشاملة وترسيخ العدالة الاجتماعية.

11- وينبغي أن تكون مخصصات الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية استراتيجية، موجّهة نحو دفع عجلة النمو الطويل المدى وتعزيز رأس المال البشري. فلترشيد النفقات الاجتماعية وإيجاد المزيج الصحيح لتحقيق أهداف مختلفة أهمية حاسمة في ترسيخ الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي كما على الصعيد الاجتماعي من أجل تعزيز الرفاه[7].

12- لذلك ينبغي لأي تدبير في إطار النفقات الاجتماعية أن يسترشد بالهدفين التوجيهيين التاليين: (أ) تحديد وجهة النفقات لصون العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة للجميع، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتحسين التنمية البشرية؛ (ب) تحديد وجهة النفقات لتعزيز رأس المال البشري والابتكار، وتعميم المساواة بين الجنسين وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وتتّبع أبعاد إطار الرصد ومؤشراته المقترحة فيما يلي هذا النهج.

---

(5) يمكن مثلاً الاطلاع على الوثيقة A/RES/70/1 الفقرتين 20 و67، والمقصدين 1.b و2.a، والهدف 8.

(6) E/ESCWA/EDID/2017/4.

(7) المصدر نفسه. يمكن أيضاً الاطلاع على الوثيقة E/ESCWA/EDID/2017/Technical Paper.13.

ثانياً- الأبعاد

13- انطلاقاً من النَهج المذكور، يمكن النظر في سبعة أبعاد للنفقات الاجتماعية العامة في رصد النفقات الاجتماعية في الدول العربية هي:

(أ) التعليم؛
(ب) الصحة والتغذية؛
(ج) الإسكان والمرافق المجتمعية؛
(د) التدخلات في سوق العمل، وبرامج إيجاد فرص عمل؛
(ه) برامج الحماية الاجتماعية؛
(و) الفن والثقافة والرياضة؛
(ز) حماية البيئة.

14- وتهدف الأبعاد السبعة إلى تحديد أهمّ أولويات التنمية الاجتماعية في المنطقة، ويمكن في معظمها تحديد ارتباط مباشر مع أهداف التنمية المستدامة. فبُعد "التعليم" مثلاً، يقيس النفقات التي تسهم في إتاحة فرص متساوية في التعليم للجميع والنهوض بسُبُل التعليم والبحث العلمي الحديثة من أجل تشجيع الابتكار والاستجابة لمتطلبات سوق العمل. ويسهم مستوى الإنفاق في هذا البُعد وفعاليته في التقدم نحو تحقيق عدة أهداف، بما في ذلك الأهداف 4 و5 و8 و9 و10 و17.

15- وبالمثل، يقيس بُعد "الصحة والتغذية" النفقات للحصول على الرعاية الصحية، والدعم الغذائي، وخدمات الرعاية الصحية الجيدة من أجل ظروف معيشة صحية. ويسهم مستوى الإنفاق في هذا البُعد وفعاليته في تحقيق الأهداف 2 و3 و5 و10.

16- وأهميّة الإنفاق على بُعد "الإسكان والمرافق المجتمعية" هي في جعل المستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومستدامة وقادرة على الصمود. ومن الأهميّة تأمين السكن للفقراء، وإعادة توطين سكان الأحياء الفقيرة، وإيجاد مرافق مجتمعية جيدة لتحسين الكفاءة والإنتاجية. وينبغي أن تشكل المساعدة لإعادة بناء المنازل والمرافق المجتمعية بعد انتهاء النزاع في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات حصة كبيرة من النفقات الاجتماعية. ويسهم مستوى الإنفاق في هذا البُعد وفعاليته في تحقيق الأهداف 6 و8 و10 و11 و17.

17- بُعد "التدخلات في سوق العمل، وبرامج إيجاد فرص عمل" معقّد. ففي بعض الدول العربية، يشكّل تأمين عمل في القطاع العام جزءاً من العقد الاجتماعي الضمني: تخّصص حصة كبيرة من النفقات العامة للأجور ومعظم العاملين هم في القطاع العام. وفي بعض الحالات، يُمنح العمل في القطاع العام لأسباب اجتماعية أكثر منها اقتصادية. ونظراً إلى ارتفاع معدلات بطالة الشباب واتساع القطاع غير النظامي في المنطقة، تزداد أهمية الإنفاق العام على إيجاد فرص عمل، وتعزيز فرص العمل اللائق. ولكن ليس كل إنفاق عام مرتبط بالسوق إنفاقاً اجتماعياً: وحده الإنفاق على تطوير المهارات، والتدريب المهني، والتدخلات الرامية إلى مواءمة المهارات مع الطلب في سوق العمل يصنّف إنفاقاً اجتماعياً. كما تشكّل برامج إيجاد فرص عمل ضمن برامج أو استراتيجيات الحماية الاجتماعية جزءاً من النفقات الاجتماعية. ولذلك تدرج التدخلات في سوق العمل وبرامج إيجاد فرص عمل في إطار لرصد النفقات الاجتماعية لتناقشها الدول الأعضاء. وتسهم فعالية الإنفاق في هذا البعد مباشرةً في الهدفين 8 و17.

18- وصُمّم بُعد "برامج الحماية الاجتماعية" وفقاً للمقاصد 1.3 و5.4 و10.4. وتهدف برامج الحماية الاجتماعية إلى ضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك رعاية الأمهات؛ وضمان

الحد الأدنى من الدخل، بما ذلك ضمان حصول الأطفال على التغذية والتعليم والرعاية وأي سلع وخدمات ضرورية أخرى؛ وتأمين الحد الأدنى من الدخل للأشخاص في سن العمل ولكن غير القادرين على جني الدخل الكافي (بسبب البطالة، أو العجز/المرض/النزاع أو الأمومة)؛ وتوفير الحد الأدنى من الدخل لكبار السن. وهذه القائمة ليست في أي حال حصرية، وقد يكون لبعض البلدان العربية برامج وسياسات للحماية الاجتماعية أكثر شمولاً، وفي هذه الحالة يتضمّن بُعد "برامج الحماية الاجتماعية" مؤشرات إضافية حسب السياق الوطني. ويسهم مستوى الإنفاق في هذا البُعد وفعاليته مباشرةً في الأهداف 1 و2 و10.

19- وتسهم النفقات العامة على "الفن والثقافة والرياضة" في بناء أساس لمجتمع سليم وإيجاد فرص تعلّم مدى الحياة للجميع. ويسهم مستوى الإنفاق في هذا البُعد وفعاليته في تحقيق الأهداف 4 و11 و16. وبُعد "حماية البيئة" مهمّ أيضاً ليتسم المجتمع بالاستدامة. وتسهم فعالية الإنفاق في هذا البُعد في الأهداف 7 و9 و11 و13.

20- من الواضح أنّ إطار الرصد المقترح متوائم مع إطار أهداف التنمية المستدامة. وضمن كل بُعد مؤشرات مشتركة بين جميع البلدان ومؤشرات يمكن تكييفها حسب الخصائص الوطنية. والمؤشرات مصمّمة بحيث تحدّد الغرض من النفقات والشرائح المستفيدة، مثل الأطفال والشباب، والبالغين، والنساء، والحوامل، وكبار السن، والناجين من النزاع، والأشخاص ذوي إعاقة، والأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية، والأسر الفقيرة وغير الفقيرة (الأخرى) (المرفق الأول).

ثالثاً- المؤشرات

21- يتضمن المرفق الأول بهذه الوثيقة الإطار المقترح للرصد وهو يتألف من سبعة أبعاد (ب1 إلى ب7) وفي كل منها عدد من المؤشرات. ويرد شرح المؤشرات في المرفق الثاني. والعمل جارٍ حالياً على البيانات الوصفية المفصّلة بالاستناد إلى التعاريف من البيانات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة، وتصنيفات الإحصاءات المالية الحكومية، وتصنيفات الحسابات القومية. وسيُعَدّ مبادئ توجيهية إحصائية متوائمة مع المبادئ والمعايير الإحصائية الدولية.

22- وسيُعَد لكلّ بُعد من الأبعاد وحدة استبيانية لجمع البيانات من الجهات المعنيّة. ويمكن أن يختلف مصدر النفقات بين حكومة مركزية وحكومات محلية، وغيرها من هيئات القطاع العام (تحدّد لاحقاً)، ومنح مقدّمة من المحكمة الملكية (في حالة الأردن). وتراعي الوحدة الاستبيانية الخاصة بكل بُعد جميع المصادر في وقت جمع البيانات.

23- ويمكن أن تكون النفقات نقدية أو عينية. وتشمل النفقات المعاملات في شكل بضائع وخدمات مقدّمة إلى المجتمعات المحلية، استناداً أولاً إلى أساس غير قائم على السوق، ولكن أيضاً من خلال وسائل تحويل مثل الإعانات والمنح والإعفاءات الضريبية وغيرها من التحويلات. ويغطّي الاستبيان الخاص بكل بُعد نوعي النفقات (نقدية وعينية) في وقت جمع البيانات. وسيُعَدّ جدول بيانات منفصل لكل محافظة في البلد.

رابعاً- خلاصة

24- اللجنة التنفيذية مدعوّة إلى استعراض الإطار المفاهيمي للرصد، وإبداء ملاحظاتها بشأنه، ودعم تطبيقه كأداة لتحسين تحديد وجهة الميزانيات من أجل دفع النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المرفق الأول

إطار رصد النفقات الاجتماعية: الأبعاد والمؤشرات

الأبعاد	المؤشرات	السكان															الفوائد التي تعود على المجتمع ككل	المجموع
		الأطفال			الشباب (15-24 عاماً)			البالغون (24 عاماً وأكثر)			النساء (الحوامل/ومع مواليد رضع)	كبار السن	الأشخاص ذوو إعاقة والأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية، والناجون من النزاع	الأسر			
		الذكور	الإناث	جميع الأطفال	الذكور	الإناث	جميع الشباب	الذكور	الإناث	جميع البالغين				الفقيرة	غير الفقيرة		
ب1. التعليم	1.1 التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة																
	2.1 التعليم الابتدائي																
	3.1 التعليم الثانوي																
	4.1 التدريب على المهارات ما بعد المرحلة الثانوية																
	5.1 التعليم الجامعي																
	6.1 تعليم البالغين																
	7.1 دعم البحوث العلمية بشأن النهوض بالتعليم																
	المجموع																
ب2. الصحة والتغذية	1.2 الخدمات للمرضى الخارجيين (بما في ذلك الرعاية المنزلية)																
	2.2 خدمات المستشفيات للمرضى الداخليين																
	3.2 الرعاية في مجال الصحة الإنجابية																
	4.2 الحملات ضد العنف القائم على الجنس/برامج إنهاء التمييز ضد المرأة																
	5.2 خدمات الصحة العامة																
	6.2 الإعانات المخصصة للأدوية/المنتجات والمعدات الطبية																
	7.2 الإعانات المقدمة لمنتجي الأغذية																

الأبعاد	المؤشرات	السكان															المجموع
		الأطفال			الشباب (15-24 عاماً)			البالغون (24 عاماً وأكثر)			النساء (الحوامل/ومع مواليد رضع)	كبار السن	الأشخاص ذوو إعاقة والأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية، والناجون من النزاع	الأسر		الفوائد التي تعود على المجتمع ككل	
		الذكور	الإناث	جميع الأطفال	الذكور	الإناث	جميع الشباب	الذكور	الإناث	جميع البالغين				الفقيرة	غير الفقيرة		
	8.2 الإعانات وغيرها من أشكال الدعم للمزارعين																
	9.2 دعم البحوث العلمية المتصلة بالصحة																
	10.2 استحقاقات وخدمات أخرى ذات صلة																
	المجموع																
ب3. الإسكان والمرافق المجتمعية	1.3 الإسكان																
	2.3 إمدادات المياه																
	3.3 الطرق (غير الطرق السريعة) وإنارة الشوارع																
	4.3 مرافق الصرف الصحي (المرافق العامة/المنح والإعانات)																
	5.3 الكهرباء للأسر/التخفيضات التعريفية																
	6.3 التنمية المجتمعية																
	7.3 دعم البحوث المتصلة بالإسكان والمرافق																
	المجموع																
ب4. التدخلات في سوق العمل وبرامج إيجاد فرص عمل	1.4 الحوافز لتشجيع عمل المرأة																
	2.4 التدريب وتطوير المهارات (أثناء العمل)																
	3.4 الحوافز للمؤسسات الخاصة/الشركات الناشئة لإيجاد فرص عمل																

الأبعاد	المؤشرات	السكان																المجموع
		الأطفال			الشباب (15-24 عاماً)			البالغون (24 عاماً وأكثر)			النساء (الحوامل/ومع مواليد رضع)	كبار السن	الأشخاص ذوو إعاقة والأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية، والناجون من النزاع	الأسر		الفوائد التي تعود على المجتمع ككل	
		الذكور	الإناث	جميع الأطفال	الذكور	الإناث	جميع الشباب	الذكور	الإناث	جميع البالغين				الفقيرة	غير الفقيرة		
	4.4 برامج إيجاد فرص عمل																
	5.4 مساهمات القطاع العام في برامج التأمين الاجتماعي (غير الاكتتابية)																
	6.4 إدارة برامج وسياسات سوق العمل العامة وتنفيذها																
	7.4 دعم البحوث المتعلقة بالعمل																
	المجموع																
ب5. برامج الحماية الاجتماعية	1.5 الدعم من أجل ضمان الحصول على حد أدنى من الدخل (باستثناء العاطلين عن العمل والأطفال)																
	2.5 إعانات البطالة في إطار نُظم الحماية الاجتماعية																
	3.5 الحصول على التغذية والتعليم ورعاية الأطفال في إطار نُظم الحماية الاجتماعية																
	4.5 الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك خدمات رعاية الأمهات، في إطار نُظم الحماية الاجتماعية																
	5.5 دعم البحوث بشأن النهوض بالحماية الاجتماعية																
	6.5 مجموعات أخرى من السلع والخدمات محددة على مستوى البلد																
	المجموع																

الأبعاد	المؤشرات	السكان												الفوائد التي تعود على المجتمع ككل	المجموع
		الأطفال			الشباب (15-24 عاماً)			البالغون (24 عاماً وأكثر)			النساء (الحوامل/ومع مواليد رضع)	كبار السن	الأشخاص ذوو إعاقة والأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية، والناجون من النزاع	الأسر	
		الذكور	الإناث	جميع الأطفال	الذكور	الإناث	جميع الشباب	الذكور	الإناث	جميع البالغين				الفقيرة	غير الفقيرة		
ب6. الفن والثقافة والرياضة	1.6 دعم المرافق والمناسبات الثقافية																
	2.6 دعم الفنانين/تشجيع الفن والثقافة																
	3.6 المرافق والخدمات الرياضية																
	4.6 دعم الرياضيين والفرق/تشجيع الرياضة																
	5.6 دعم البحوث بشأن النهوض بالرياضة والثقافة والفن																
	المجموع																
ب7. حماية البيئة	1.7 إدارة النفايات																
	2.7 معالجة المياه المستعملة وحفظ المياه																
	3.7 الحوافز لإمدادات الطاقة المتجددة (الطاقة الكهرمائية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة الكتلة الأحيائية)																
	4.7 حماية التنوّع البيولوجي/مكافحة التصحر وتدهور الأراضي																
	5.7 دعم البحوث العلمية بشأن حماية البيئة																
	المجموع																

المرفق الثاني

شرح المؤشرات

الأبعاد	المؤشر	شرح المؤشرات
ب1. التعليم	1.1 التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	النفقات على تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وقبل الابتدائي الذي يشمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و5 إلى 7 أعوام، حسب النظام التعليمي في كل بلد لبدء التعليم الابتدائي. ففي بعض البلدان، يبدأ التعليم الابتدائي في عمر 5 أعوام، وفي بعضها في عمر 6 أو 7 أعوام. يشمل خدمات التعليم أو الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو الدعم للمدارس والمؤسسات الأخرى التي توفّر التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. يشمل الاستثمار في مرافق التعليم. (على أساس التصنيف الدولي الموحّد للتعليم، 2011).
	2.1 التعليم الابتدائي	النفقات على التعليم الابتدائي الذي يشمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 إلى 7 أعوام و10 إلى 12 عاماً، حسب النظام التعليمي في كل بلد لبدء التعليم الابتدائي والثانوي. يشمل خدمات التعليم أو الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو الدعم للمدارس والمؤسسات الأخرى التي توفّر التعليم الابتدائي. يشمل الاستثمار في مرافق التعليم. (على أساس التصنيف الدولي الموحّد للتعليم، 2011).
	3.1 التعليم الثانوي	النفقات على التعليم الثانوي الأدنى والأعلى (العام والمهني) الذي يشمل الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10 إلى 12 عاماً و17 إلى 18 عاماً. يشمل خدمات التعليم أو الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو الدعم للمدارس والمؤسسات الأخرى التي توفّر التعليم الثانوي، إضافة إلى المنح المدرسية والبدلات لدعم المتعلّمين. يشمل الاستثمار في مرافق التعليم. (على أساس التصنيف الدولي الموحّد للتعليم، 2011).
	4.1 التدريب على المهارات ما بعد المرحلة الثانوية	النفقات على التعليم ما بعد الثانوي وغير الجامعي، المصمم عادة للدخول مباشرة في سوق العمل. يشمل خدمات التعليم أو الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو الدعم للمدارس والمؤسسات الأخرى التي توفّر التعليم، إضافة إلى المنح المدرسية والبدلات لدعم المتعلّمين. يشمل أيضاً الدعم للمؤتمرات والتدريب الداخلي والسفر. يشمل الاستثمار في مرافق التعليم. (على أساس التصنيف الدولي الموحّد للتعليم، 2011).
	5.1 التعليم الجامعي	النفقات على مختلف مستويات التعليم الجامعي: الدورة القصيرة (عامة/مهنية)، البكالوريوس أو ما يعادله (أكاديمي/مهني)، الماجستير أو ما يعادله (أكاديمي/مهني)، الدكتوراه أو ما يعادله (أكاديمي/مهني).

الأبعاد	المؤشر	شرح المؤشرات
		يشمل خدمات التعليم الجامعي أو الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو الدعم للمدارس والمؤسسات الأخرى التي توفّر التعليم الجامعي، إضافة إلى المنح المدرسية والبدلات لدعم المتعلّمين. يشمل الاستثمار في مرافق التعليم. (على أساس التصنيف الدولي الموحّد للتعليم، 2011).
	6.1 تعليم البالغين	النفقات على أي برنامج خاص لدعم التعليم لا يحدده أي مستوى. يشمل خدمات التعليم أو الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو الدعم للمدارس والمؤسسات الأخرى التي توفّر تعليماً لا يحدده أي مستوى، إضافة إلى المنح المدرسية والبدلات لدعم المتعلّمين. يشمل الاستثمار في مرافق التعليم.
	7.1 دعم البحوث العلمية بشأن النهوض بالتعليم	يشمل الإدارة وعمل الوكالات الحكومية في البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال التعليم، والمنح والإعانات لدعم البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال التعليم التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.
ب2. الصحة والتغذية	1.2 الخدمات للمرضى الخارجيين (بما في ذلك الرعاية المنزلية)	النفقات على الخدمات الطبية وطب الأسنان والخدمات شبه الطبية المقدمة إلى مرضى خارجيين من قِبَل ممارسين ومساعدين في الطب وطب الأسنان والخدمات شبه الطبية. يمكن تقديم الخدمات في المنزل، أو في مرافق استشارات فردية أو جماعية، أو مستوصفات أو عيادات خارجية أو مستشفيات. يشمل تقديم الخدمات، كما الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو دعم الخدمات المقدمة. يشمل الاستثمار في مرافق تقديم الخدمات للمرضى الخارجيين.
	2.2 خدمات المستشفيات للمرضى الداخليين	النفقات على الخدمات المقدّمة من: - المستشفيات العامة والمتخصصة؛ - المراكز الطبية، ودُور رعاية المسنين، ودُور النقاهة التي تقدّم فيها أساساً خدمات للمرضى الداخليين، من قبل موظفين أقل كفاءة من الأطباء؛ - مستشفيات القواعد العسكرية؛ - المؤسسات التي تخدم المسنين حيث المراقبة الطبية أساسية؛ - مراكز إعادة التأهيل التي ترمي إلى علاج المرضى عوضاً عن تقديم دعم طويل الأجل. يشمل الرعاية النهارية في المستشفى والعلاج المنزلي، ودُور رعاية الأشخاص المصابين بأمراض لا شفاء منها. يشمل الاستثمار في المرافق التي تقدّم خدمات المستشفيات للمرضى الداخليين.
	3.2 الرعاية في مجال الصحة الإنجابية	النفقات على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، والتوعية والتثقيف، والرعاية في مرحلة ما قبل الولادة والولادة المأمونة، والرعاية ما بعد الولادة. يشمل أيضاً النفقات على مراكز التوليد، وخدمات الأمومة والمرافق الأخرى التي توفر الرعاية في مجال الصحة الإنجابية.

الأبعاد	المؤشر	شرح المؤشرات
	4.2 الحملات ضد العنف القائم على الجنس/برامج إنهاء التمييز ضد المرأة	النفقات لإنهاء التمييز والعنف البدني والجنسي والنفسي ضد النساء والفتيات. يشمل القضاء على جميع الممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال، والزواج المبكر، والزواج القسري، وتشويه/قطع الأعضاء التناسلية للإناث.
	5.2 خدمات الصحة العامة	النفقات على: - تقديم الخدمات؛ - الإدارة أو التفتيش أو التشغيل أو دعم خدمات مثل عمليات بنك الدم (السحب والتجهيز والتخزين والشحن)، والكشف عن الأمراض (السرطان، والسل، والأمراض التناسلية)، والوقاية (التحصين والتلقيح)، والرصد (تغذية الرضع، وصحة الطفل)، وجمع البيانات عن الأوبئة.
	6.2 الإعانات المخصصة للأدوية/المنتجات والمعدات الطبية	الإعانات المخصصة للمنتجين في مجال الطب من أجل الأدوية والمنتجات والمعدات الطبية.
	7.2 الإعانات المقدمة لمنتجي الأغذية	دعم دخل منتجي الأغذية عند بيع المنتجات بأسعار مدعومة (مثل الخبز).
	8.2 الإعانات وغيرها من أشكال الدعم للمزارعين	النفقات لدعم المزارعين في الإنتاجية الزراعية والدخل، مثل ضمان الأمان والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية، وإمكانية وصولهم إلى الأسواق والاستفادة من فرص تحقيق قيمة مضافة.
	9.2 دعم البحوث العلمية المتصلة بالصحة	يشمل الإدارة وعمل الوكالات الحكومية في البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال الصحة، والمنح والإعانات لدعم البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال الصحة التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.
	10.2 استحقاقات وخدمات أخرى ذات صلة	يحددها كل بلد.
ب3. الإسكان والمرافق المجتمعية	1.3 الإسكان	النفقات على: - إدارة شؤون وخدمات المجمعات السكنية؛ وتعزيز أنشطة المجمعات السكنية ورصدها وتقييمها؛ وتطوير معايير السكن وتنظيمها؛ - إزالة العشوائيات في إطار توفير السكن؛ اقتناء الأراضي اللازمة لبناء المساكن؛ بناء وحدات سكنية أو شراؤها أو إعادة تصميمها لعامة الناس أو لأشخاص ذوي احتياجات خاصة؛ - تقديم قروض مدعومة أو إعانات لدعم توسيع المساكن أو تحسينها أو صيانتها.
	2.3 إمدادات المياه	النفقات على: - إدارة شؤون إمدادات المياه؛ تقييم الاحتياجات المستقبلية ومدى التوافر في إطار التقييم؛ الإشراف على جميع جوانب الإمداد بمياه الشرب وتنظيمها، بما في ذلك نقاء المياه وسعرها وضوابط الأسعار والكميات؛

الأبعاد	المؤشر	شرح المؤشرات
		- تشييد أو تشغيل نُظُم إمداد بالمياه غير قائمة على المؤسسات؛ - منح أو قروض مدعومة أو إعانات لدعم تشغيل نُظُم إمداد المياه أو تشييدها أو صيانتها أو تحديثها.
	3.3 الطرق (غير الطرق السريعة) وإنارة الشوارع	يشمل الإنفاق: - إدارة الطرق (غير الطرق السريعة) وإنارة الشوارع؛ ووضع معايير لإنارة الشوارع وتنظيمها؛ - تشييد الطرق (غير الطرق السريعة) وإنارة الشوارع والتركيب والتشغيل والصيانة والتحديث، إلخ؛ - منح وقروض مدعومة وإعانات لدعم تشغيل إنارة الطرق (غير الطرق السريعة) أو تشييدها أو صيانتها أو تحديثها.
	4.3 مرافق الصرف الصحي (المرافق العامة/المنح والإعانات)	النفقات لدعم تشغيل مرافق الصرف الصحي العامة والخاصة، أو تشييدها أو صيانتها أو تحديثها، بما في ذلك مرافق غسل اليدين بالصابون والماء. يشمل أيضاً المنح أو القروض المدعومة أو الإعانات لتشييد المرافق.
	5.3 الكهرباء للأسر/التخفيضات التعريفية	النفقات المتعلقة بإمداد الكهرباء بأسعار مدعومة.
	6.3 التنمية المجتمعية	النفقات على: - إدارة شؤون وخدمات التنمية المجتمعية وإدارة قانون التنظيم العمراني وتنظيمات استخدام الأراضي والمباني؛ - التخطيط لمجتمعات جديدة أو لإعادة تأهيل مجتمعات قائمة وأي خدمات أخرى مرتبطة بالتنمية المجتمعية.
	7.3 دعم البحوث المتصلة بالإسكان والمرافق	يشمل الإدارة وعمل الوكالات الحكومية في البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال الإسكان والمرافق المجتمعية، والمنح والإعانات لدعم البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال الإسكان والمرافق المجتمعية التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.
ب4. التدخلات في سوق العمل وبرامج إيجاد فرص عمل	1.4 الحوافز لتشجيع عمل المرأة	النفقات لكفالة تكافؤ الفرص للمرأة وضمان مشاركتها الكاملة والفاعلة في القوى العاملة. يشمل استحقاقات الأمومة وإجازة الأبوين.
	2.4 التدريب وتطوير المهارات (أثناء العمل)	الإنفاق على مبادرات التدريب وتحسين المهارات أثناء العمل.
	3.4 الحوافز للمؤسسات الخاصة/الشركات الناشئة لإيجاد فرص عمل	يمكن أن تكون الحوافز بشكل إعفاءات ضريبية أو إعانات في القروض، أو توفير أراض أو مرافق للمؤسسات الخاصة/الشركات الناشئة.
	4.4 برامج إيجاد فرص عمل	يشمل الإنفاق على جهود القطاع العام لإيجاد فرص عمل.

الأبعاد	المؤشر	شرح المؤشرات
	5.4 مساهمات القطاع العام في برامج التأمين الاجتماعي (غير الاكتتابي)	مساهمات القطاع العام في برامج التأمين الاجتماعي غير الاكتتابية المدفوعة للعاملين الذين لا يساهمون في برامج التأمين بسبب طبيعة العمل، كما هو الحال في القطاع غير النظامي.
	6.4 إدارة برامج وسياسات سوق العمل العامة وتنفيذها	النفقات على: - إدارة شؤون وخدمات العمل العامة؛ وضع سياسات عمل عامة وإنفاذها؛ الإشراف على ظروف العمل وتنظيمها؛ - تنشيط أو دعم برامج وسياسات سوق العمل العامة؛ - المنح أو القروض المدعومة أو الإعانات لتعزيز سياسات وبرامج العمل العامة.
	7.4 دعم البحوث المتعلقة بالعمل	يشمل الإدارة وعمل الوكالات الحكومية في البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال مبادرات سوق العمل، والمنح والإعانات لدعم البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال مبادرات سوق العمل التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.
ب5. برامج الحماية الاجتماعية	1.5 الدعم من أجل ضمان الحصول على حد أدنى من الدخل (باستثناء العاطلين عن العمل والأطفال)	يبيّن هذا المؤشر الدعم في تأمين الحد الأدنى من الدخل للأشخاص في سن العمل ولكن غير القادرين على جني الدخل الكافي (بسبب العجز/المرض/النزاع أو الأمومة وكبار السن). ويؤمّن الدعم في إطار نُظُم مساعدة اجتماعية غير قائمة على الاشتراكات. ترد تغطية الأطفال والعاطلين عن العمل في مؤشرات أخرى.
	2.5 إعانات البطالة في إطار نُظُم الحماية الاجتماعية	الاستحقاقات للأشخاص القادرين على العمل وهم مستعدون للاضطلاع بعمل ولكنهم عاجزون عن الحصول على وظيفة مناسبة. ويؤمّن الدعم في إطار نُظُم مساعدة اجتماعية غير قائمة على الاشتراكات.
	3.5 الحصول على التغذية والتعليم ورعاية الأطفال في إطار نُظُم الحماية الاجتماعية	الدعم لضمان الحصول على التغذية والتعليم ورعاية الأطفال. يؤمّن الدعم في إطار نُظُم مساعدة اجتماعية غير قائمة على الاشتراكات.
	4.5 الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك خدمات رعاية الأمهات، في إطار نُظُم الحماية الاجتماعية	الدعم لضمان الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك خدمات رعاية الأمهات. يؤمّن الدعم في إطار نُظُم مساعدة اجتماعية غير قائمة على الاشتراكات.
	5.5 دعم البحوث بشأن النهوض بالحماية الاجتماعية	يشمل الإدارة وعمل الوكالات الحكومية في البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال برامج وسياسات الحماية الاجتماعية، والمنح والإعانات لدعم البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال برامج وسياسات الحماية الاجتماعية التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.

الأبعاد	المؤشر	شرح المؤشرات
	6.5 مجموعات أخرى من السلع والخدمات محددة على مستوى البلد	يحددها كل بلد.
ب6. الفن والثقافة والرياضة	1.6 دعم المرافق والمناسبات الثقافية	النفقات على: - تقديم الخدمات الثقافية؛ إدارة الشؤون الثقافية؛ الإشراف على المرافق الثقافية وتنظيمها؛ - تشغيل أو دعم مرافق الأنشطة الثقافية (المكتبات والمتاحف والمعارض الفنية والمسارح وقاعات المعارض والآثار)؛ تنظيم أو تنشيط أو دعم المناسبات الثقافية (الحفلات الموسيقية، الإنتاج المسرحي وإنتاج الأفلام، والبرامج الفنية، إلخ). وهو يشمل الحفاظ على التراث الثقافي والوطني.
	2.6 دعم الفنانين/تشجيع الفن والثقافة	مِنح أو قروض مدعومة أو إعانات لدعم الفنانين والكتاب والمصممين والملحنين وغيرهم ممن يعملون في مجال الفن أو دعم المنظمات العاملة على تشجيع الأنشطة الثقافية.
	3.6 المرافق والخدمات الرياضية	النفقات على: - تقديم الخدمات الرياضية والترفيهية؛ إدارة الشؤون الرياضية والترفيهية؛ الإشراف على المرافق الرياضية وتنظيمها؛ - تنشيط أو دعم المرافق للمساعي أو الأحداث الرياضية النشطة (الملاعب الرياضية، وملاعب التنس، إلخ.)؛ تنشيط أو دعم المرافق للمساعي أو الأحداث الرياضية غير النشطة (الأماكن المجهزة خصيصاً للعب الورق، وألعاب الطاولة، إلخ)؛ تنشيط أو دعم المرافق للمساعي الترفيهية (الحدائق، والشواطئ، وأحواض السباحة، إلخ).
	4.6 دعم الرياضيين والفرق/تشجيع الرياضة	المِنح أو القروض المدعومة أو الإعانات لدعم الفرق أو فرادى المنافسين أو اللاعبين.
	5.6 دعم البحوث بشأن النهوض بالرياضة والثقافة والفن	يشمل الإدارة وعمل الوكالات الحكومية في البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال الرياضة والثقافة والفن، والمِنح والإعانات لدعم البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال الرياضة والثقافة والفن التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.
ب7. حماية البيئة	1.7 إدارة النفايات	تشمل النفقات: - إدارة نُظُم جمع النفايات ومعالجتها والتخلص منها، أو الإشراف عليها، أو مراقبتها، أو تشغيلها، أو دعمها؛ - مِنح أو قروض مدعومة أو إعانات لدعم تشغيل مثل هذه النُظُم أو تشييدها أو صيانتها أو تحديثها؛ - دعم الحد من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال.
	2.7 معالجة المياه المستعملة وحفظ المياه	تشمل النفقات: - إدارة شبكات المجاري ونُظُم معالجة المياه المستعملة وحفظ المياه أو الإشراف عليها أو مراقبتها أو تشغيلها أو دعمها؛ - مِنح أو قروض مدعومة أو إعانات لدعم تشغيل مثل هذه النُظُم أو تشييدها أو صيانتها أو تحديثها.

الأبعاد	المؤشر	شرح المؤشرات
	3.7 الحوافز لإمدادات الطاقة المتجددة (الطاقة الكهرمائية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة الكتلة الأحيائية)	مِنح أو قروض مدعومة أو إعانات لدعم تطوير الطاقة المتجددة والاعتماد عليها.
	4.7 حماية التنوّع البيولوجي/مكافحة التصحر وتدهور الأراضي	تشمل النفقات: - إدارة الأنشطة (بما في ذلك الحملات) المتعلقة بحماية التنوّع البيولوجي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي، أو الإشراف عليها أو مراقبتها أو تنشيطها أو دعمها؛ - مِنح أو قروض مدعومة أو إعانات لدعم الأنشطة المتعلقة بحماية التنوّع البيولوجي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي.
	5.7 دعم البحوث العلمية بشأن حماية البيئة	يشمل الإدارة وعمل الوكالات الحكومية في البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال حماية البيئة، والمِنح والإعانات لدعم البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال حماية البيئة التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.

ملاحظة: يتضمّن هذا الجدول شرحاً أوّلياً للمؤشرات. وسيعدّ شرح وافٍ لكل مؤشر بعد النظر في التعليقات الواردة من المشاركين، واستناداً إلى التعاريف الإحصائية من البيانات الفوقية لأهداف التنمية المستدامة، والإحصاءات المالية الحكومية، والحسابات القومية.